الصعود الصيني في ظل التحديات الجيوستراتيجية بمنطقة آسيا الوسطى

أ. خريف سميدة، أستاذ مساعد، جامعة عنابة، باحث بجامعة باتنة 1
khoraief.smida@gmail.com

ملخص:

أصبحت الصين بفضل إصلاحاتها الاقتصادية التي قامت بها منذ عام 1978 ثاني قوه اقتصاديه في العالم منذ عام 2010. وقد ساعد على نجاح هذه الإصلاحات محيط اقليمي مناسب واستراتيجية تنمويه قائمه على تطوير الصادرات. الا ان صعود الصين هذا، وضعها أمام تحديات كبيرة، تمثلت في تدارك الآثار السلبية للتنمية الاقتصاديه، وفي ضرورة الاستمرار في النمو القوي بعد الآثار السلبية للأزمة الاقتصاديه العالمية التي بدأت في عام 2008. وعلى المستوى الدولي، فرغم قوتها التي اكتسبها، فإن الصين لا تسعى لتغيير الأوضاع الدوليه، بل تنتهج سياسة قائمة على التعاون والانسجام الدوليين.

الكلمات المفتاحية: آسيا الوسطى، هيمنه أجنبية، قوى كبرى

Abstract:

Thanks to its economic reforms started since 1978, China has become the second largest economic power in the world since 2010. The favorable regional environment and the development strategy based on the development of exports have contributed to the success of the reforms. But the emergence of China puts it in front of great challenges that consist in the eradication of the negative effects of economic development and the need to maintain a strong growth following the negative effects of the global economic crisis that began in 2008 At the international level, China does not want to change the international situation, but follows a policy based on international cooperation and cohesion.

.Keywords: Central Asia, foreign domination, great powers

مقدمة:

عرفت الصين عبر التاريخ، والى غاية القرن الثامن عشر، بحضارتها العريقة ذات الإبداعات المتنوعة في شتى المجالات. ومع حلول القرن التاسع عشر خضعت مثلها مثل أغلب بلدان الجنوب إلى الهيمنة الأجنبية، فدخلت بذلك في فترة طويلة من الضعف والاضطرابات والتخلف. وحتى لما استرجعت الصين سيادتها وشرعت في عمليه تنموية في الفترة الاشتراكية تحت حكم ما ونسي تونغ فان النتائج كانت محدودة. لكن في العشرية الأخيرة من القرن العشرين تسارعت الأحداث، وحملت معها مفاجآت كبرى فيما يتعلق بالنظام الدولي والصين على حد سواء. فبينما كانت أنظار العالم مشدودة إلى التحولات الدولية المترتبة عن انهيار الاتحاد السوفياتي ومعه الكتلة الشرقية، والى بروز الولايات المتحدة كقطب أوحد يعمل على فرض منطقه السياسي والاقتصادي وعلى الهيمنة على العالم، وبعد أن ساد الاعتقاد بأن القوه الأمريكية سوف تستمر في السيطرة على العالم لمدة طويلة دون منافس لها وأن على كل الدول الخضوع لرغباتها، فاجأت الصين العالم بنهضة قويه أساسها نمو معتبر جعلها في وقت وجيز ترتقي إلى المراتب الأولى عالميا في القوه الاقتصادية وتصبح تهدد الولايات المتحدة في مكانتها الدولية كقوة اقتصاديه أولى، وكمنافس قوي لها على الساحة الدولية.

انطلاقا مما تقدم نطرح الإشكالية التالية : **كيف تمكنت الصين من تحقيق قوتها الاقتصادية التي سمحت لها بالصعود على المستوى الدولي ومنافسة الدول العريقة في القوة والتطور، وما هي آثار ذلك على أوضاعها الداخلية والخارجية**؟ وسنحاول الإجابة عن هذه الاشكالية من خلال المحاور الآتية :

1- مكانة الصين وقوتها قبل صعودها الحالي .

2- إستراتيجية التنمية الصينية.

3- النتائج الاقتصادية للتنمية.

4- التحديات التي تواجه الصين.

5- أثر التنمية على وضع الصين الدولي.

1 – مكانة الصين وقوتها قبل صعودها الحالي

إن صعود الصين الحالي ورقيها الى أعلى المراتب الدوليه في التطور والقوه الاقتصاديه ليس بالظاهرة الجديدة في تاريخها، ولا أن هذا البلد لم يكن في صدارة البلدان القوية في العالم. ففي الصعود الحالي، تجدد واستمرار لقوة بلد ظل عبر التاريخ رائدا في الحضارة والتطور.

فالصين كانت القوه العالمية الأولى خلال معظم فترات العشرين قرنا السابقة للثورة الصناعية الأوروبية في أواخر القرن التاسع عشر. فالناتج الداخلي الخام للصين كان دوما يمثل ما يقارب ربع الاقتصاد العالمي بين القرن الأول وبداية القرن التاسع عشر. وحسب مؤرخ الاقتصاد (أنغوس ماديسون) Angus Madison، فإن الصين كانت في القرن الثالث عشر البلد الأكثر سكانا في العالم والأغنى بدخل فردي يفوق الدخل الفردي في أوروبا الغربية (Lemoine 2005, p739).

ولعدة قرون كانت الحضارة الصينية، هي الحضارة الأكثر تقدما والمتفوقة على باقي العالم في ميادين عده كالطب والفنون، وكانت وراء إختراعات كثيره كالبارود والورق والطباعة والبوصلة... وأثرت بثقافتها وحضارتها واختراعاتها في كل جنوب شرق آسيا. لكن مع ذلك فان المكانة الدوليه التي أصبحت تتبوؤها الصين بفضل نموها السريع وصعودها في السنوات الأخيرة، تبدو كأنها ظاهره حديثه، ويعود ذلك لكون الصين منذ مطلع القرن التاسع عشر، قد مرت بمرحله من التدهور والضعف، نتجت بالأساس عن الهيمنة الأجنبية التي خضعت لها، وجعلت منها شبه مستعمره تتنافس عليها القوى الكبرى العالمية.

ففي 1840 قامت بريطانيا بالحرب على الصين، فيما عرف بحرب الأفيون الأولى، وفرضت عليها معاهدة نانكين في 1842 التي أجبرتها على فتح موانئها للتجارة البريطانية، والتنازل على جزيرة هونغ كونغ، وتخفيض الرسوم الجمركية. وفتحت بذلك بريطانيا الباب للقوى الاستعمارية الأخرى لتفرض بدورها هيمنتها على الصين. وهكذا تحصلت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على معاهدتين مماثلتين لمعاهدة نانكين في 1844. وتلا ذلك حرب الأفيون الثانية في1857، التي انتهت باتفاقية بيكين لعام 1860 التي منحت امتيازات لكل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة. ثم كان دور اليابان للتدخل في الصين، من خلال حرب 1894، التي أدت الى تجزئتها الى مناطق نفوذ بين الدول الاستعمارية الكبرى.(السيد سليم 2004، ص.ص 118-184) واستمر بعد ذلك العدوان الياباني باحتلال منشوريا في 1931 ثم الحرب على الصين في 1937. والى جانب الهيمنة الأجنبية، فان ما زاد من تدهور أوضاع الصين هي الاضطرابات والثورات الداخلية، كثورة التايبن في السنوات 1850 و1860 وثورة البوكسر في 1900 ثم في الأخير الحرب الأهلية بين الحكومة التي كان يقودها شان كاي تشاك والحزب الشيوعي الصيني. فبفعل هذه الهيمنة الأجنبية تقهقرت الصين وتدهورت أوضاعها، وأدى طول مدة هذا الوضع الى حجب صورة الصين ذات الحضارة الرائدة والتي أصبحت على اثر ذلك تعد دولة من دول العالم الثالث، وهذا تحديدا ما جعل اذن صعود الصين يبدو كأنه ظاهره جديده لم تعرفها الصين من قبل، مع أن حقيقة الأمر أن تطورها وصعودها هو عودة الى وضع طبيعي.

بعد هذه المرحلة من التراجع والضعف وعلى اثر استعادتها لسيادتها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية شرعت الصين بداية من 1949 في التنمية الاقتصاديه وتطوير نفسها لاستعادة قوتها ومكانتها. لكن النتائج كانت محدودة، بسبب بعض السياسات التي أدت الى الركود ودخول الصين في فترات صعبه من الاضطرابات كسياسة القفزة الكبرى الى الأمام بين عامي 1958 و1961 أو الثورة الثقافية بين عامي 1966 و1974 . ومع ذلك فمن الناحية السياسية والعسكرية كانت الصين تعد قوه عالميه كبرى. ويتضح لنا ذلك من خلال بعض الأحداث الهامه التي مرت بها الصين تمثلت أساسا في تقديرنا في الحرب الكورية (1950-1553) وفي الصراع الصيني السوفييتي وفي التقارب الصيني الأمريكي في السبعينيات من القرن الماضي. هذه الأحداث تبين ان الصين حتى قبل صعودها الحالي كانت لها مكانه عالميه كبيره.

ففي الحرب الكورية، استطاعت الصين أن تفرض نفسها فيها كقوة عالميه، وتقف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية، أقوى دوله في العالم. في هذه الحرب، التي اندلعت في جوان 1950 بعد هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية واجتيازها خط عرض 38° الفاصل بين الدولتين الكوريتين، استطاعت الصين خلالها التصدي للولايات المتحدة التي كانت تقود تحالفا دوليا تحت راية الأمم المتحدة، ومنع الصينيون الأمريكيين من تحقيق هدفهم بتوحيد كوريا بعد تغلبهم على الجيش الكوري الشمالي واجباره على التراجع. فما أن اجتازت القوات الأممية، التي هي أساسا قوات أمريكية، خط عرض 38°، حتى عبر الجيش الصيني النهر

الأصفر الفاصل بين منشوريا وكوريا. وبقوه قوامها عشرون فرقه عسكريه، قام الصينيون بهجوم عنيف أجبروا القوات الأممية على التراجع باتجاه خط عرض 38°(الصمد 1999، ص.ص.226-227). ولما حاول قائد القوات الأمريكية ماك آرثر الحصول على أمر بنقل الحرب الى الصين، تم اعفاؤه من كل مهامه في أفريل 1951(باون، موني 1991، ص.65)، حيث أن الولايات المتحدة أدركت، تحت تأثير حليفتها فرنسا وبريطانيا، أن توسيع الحرب الى الصين فيه مخاطره بإثارة حرب عالميه ثالثه. وأحجم بذلك الأمريكيون عن مواجهة الصين مباشرة، وانتهجوا استراتيجية أخرى عبر عنها وزير الدفاع الأمريكي مارشال بقوله" ان تكاليف هذه الحرب تتجاوز كل التقديرات، ولذلك فان سياستنا احتواء العدوان الشيوعي بأساليب مختلفة في مناطق مختلفة دون اللجوء الى حرب شامله "(باون، موني 1991،ص.67). وفي ماي 1953 انتهت الحرب بتوقيع الهدنه ودون أن يكون هناك غالب ولا مغلوب . وبذلك أظهرت الصين قوه كبيره بتصديها للولايات المتحدة وللتحالف الذي كانت تقوده، وهو ما أعطاها مكانه عالميه كبيره وعدت من القوى الكبرى واكتسبت قدرا من الهيبة بإنقاذها لكوريا الشمالية من ماك آرثر.

أما بالنسبة للصراع الصيني السوفييتي، فقد بينت الصين من خلاله أيضا أنها قوه عالميه، حيث كانت لسنوات طويله تتحدى الاتحاد السوفياتي، القوه العظمى، وهذا بعد أن كانت قد تحدت في الحرب الكورية القوه العظمى الاخرى، الولايات المتحدة الأمريكية.

كانت العلاقات وطيده بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي في فترة حكم ستالين، لكن ما لبثت الخلافات أن دبت بين البلدين على اثر طرح خروتشوف، خلال المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي في فيفري 1956، أفكاره المتعلقة بالتعايش السلمي مع الغرب الرأسمالي، وتحقيق الاشتراكية عبر صناديق الاقتراع في أوروبا وبالاعتماد على نجاحات الشيوعية، وهي الأفكار التي لم ترق للصينيين، فرفضوها واعتبروها انحرافا عن الاشتراكية. لكن ما لبث الخلاف أن تحول الى أزمة ثقه بعد عجز الصين عن الحصول على المعونة النووية السوفييتية بسبب شروط الاتحاد السوفييتي حول ذلك. ثم ازدادت الأزمة حده بين البلدين بسبب اختلاف المواقف حول قضايا عده والانتقادات الحاده التي كان يوجهها كل طرف الى الاخر(باون، موني 1991، ص.ص.177-178). وتحولت الامور من أزمة الى نزاع أشد حده حيث عرف عام 1968 منعرجا خطيرا في العلاقات الصينية السوفييتية، ودخل البلدان في صدامات حدودية واستعداد صريح للحرب. وفي مارس وأفريل 1969 حشد البلدان قوات عسكريه ضخمه على حدودهما، بلغت في ديسمبر من السنه نفسها 685 ألف جنديا سوفياتيا يقابلهم 814 ألف جندي صيني(باون، موني 1991، ص.ص.1983).

ولحسن حظ البلدين أن الأمور لم تزد عن هذا الحد. ومع ذلك فان الصين برهنت على قوتها وعلى أنها قادره على تحدى قوه عظمى بحجم الاتحاد السوفييتي، وهو ما جعلها تظهر في صورة القوة الكبرى العالمية. ويأتي بعد ذلك التطور الذي شهدته العلاقات الصينية الأمريكية، وهو أيضا يبين مكانة الصين العالمية ودورها الكبير في العلاقات الدوليه وفي توازن القوى العظمى العالمية. فبعد العداء الذي كان يكنه الأمريكيون للصين منذ أن قام فيها نظام شيوعي في 1949، أدركوا بأنهم لا يمكنهم الاستمرار في تجاهل دولة بحجم الصين خاصة وأن الصعوبات كانت تتزايد أكثر فأكثر، بالنسبة للولايات المتحدة، على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية. (حرب فيتنام، أزمة الدولار، الصراع مع الكتلة الشرقية...) ولأجل ذلك فان التقارب مع بيكن كان يمثل بالنسبة لواشنطن أحد الحلول التي تمكن من التخفيف من الصعوبات والأعباء التي أثقلت كاهلها.

كان موقف الولايات المتحدة اذن معاديا للصين منذ استيلاء الشيوعيين على السلطة في 1949 وتعمق العداء أكثر بسبب الحرب الكورية، واستمر بعد ذلك. وكان الأمريكيون يصفون الصين " بالخطر الأصفر". وكان الرئيس الأمريكي كينيدي يعتبر الصين أكبر خطر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لأنها كانت في نظره تسعى إلى شن حرب دوليه للتعجيل بالنجاح النهائي للشيوعيين(باون، موني 1991، ص.ص.156).لذلك كان لزاما احتواءها. فأثار ذلك مخاوف الصين من هجوم عليها وأدى بها إلى التورط في الثورات والحركات المسلحة في آسيا، ما أدى في النهاية إلى زيادة التوترات وتأجيج الصراعات في المنطقة. لكن الصعوبات التي كانت تمر بها الولايات المتحدة كما ذكرنا، جعلت من غير الممكن استمرار الصراع مع الصين واحتوائها. وأدرك الأمريكيون أن ازالة التوترات من آسيا تمر عبر تقارب مع الصين، وان انهاء حرب فيتنام يتطلب صفقه مع الصين.

ومن جهة أخرى وعلى مستوى الصراع شرق-غرب، فان الأمريكيين أرادوا استغلال الصراع الصيني السوفييتي وكسب الصين الى جانبهم حتى يتمكنوا من الضغط أكثر على السوفييتيين لكي يزيدوا من سرعة ومدى وفاقهم مع الولايات المتحدة. وبذلك فان التقارب مع الصين كان يخدم كثيرا مصالح الولايات المتحدة، وهو ما يبين أهمية الصين وأنها قوة كبرى لها دورها في العلاقات الدوليه وفي الصراعات الكبرى. ويمكننا أضافة أن من دواعي التقارب الصيني الأمريكي، أن الصين بعد أن أصبحت تمتلك السلاح النووي منذ 1964 أضحت تشكل خطرا على الولايات المتحدة، في ظل قدرتها على صنع صواريخ عابره للقارات، وكان نيكسون يقول " ان الصين ببقائها خارج المجتمع الدولي ومنعزلة كليا ستكون خطرا على العالم غير مقبول"(باون، موني 1991، ص.ص.160). وهذا ما يبين لنا أيضا أهمية الصين بين الأمم في تلك الحقبة.

إن هذه الأحداث التي ذكرناها تبين اذن مدى القوه السياسية والعسكرية التي كانت لدى الصين في المرحلة التي سبقت صعودها الحالي. لذلك فان عامل القوه لم يكن جديدا تماما على الصين، وما صعودها الحالي الا عنصر آخر مكمل ومدعم ببعده الاقتصادي للصعود الصيني السابق القائم على القوة السياسية العسكرية. وكما نرى اذن فان المكانة التي اكتسبتها الصين بفضل صعودها لم تكن بالأمر الغريب أو الجديد عليها وانما الفرق بين قوتها السابقة والحالية يكمن في مدى التأثير العالمي. فالقوة الصينية الحالية هي أكبر اثرا على العالم، فالصين أصبحت اليوم بقوتها الاقتصادي هي محرك الاقتصاد العالمي الذي يزداد نموه أو يتراجع حسب الحالة التي يكون فيها الاقتصاد الصيني، ناهيك عن النفوذ العالمي الواسع الذي تتمتع به الصين والتوجسات التي أصبحت تثيرها حتى لدى أقوى الدول في العالم.

2- إستراتيجية التنمية الصينية

إن الصعود الصيني كان نتيجة سياسة الاصلاحات التي شرع فيها دينغكشيا وبينغ بداية من عام 1978. وكانت دوافع هذه الاصلاحات، الحالة المزرية التي وصل اليها الاقتصاد الصيني والأزمات التي توالت عليه، كان آخرها الثورة الثقافية (1966-1974) وما أدت اليه من اضطرابات. في تلك الأثناء كانت البلدان المجاورة للصين كاليابان وكوريا وتايوان تحقق نموا معتبرا. فلم يعد مقبولا لدى القيادة الصينية أن تبقى الصين متخلفة عن جيرانها وهي الدولة التي كانت رائده بتاريخها وحضارتها في المنطقة دون منازع. فتم الشروع لأجل ذلك في الاصلاحات الاقتصاديه التي تميزت بالتدرج والبراغماتيه، خلافا للإصلاحات التي تم القيام بها في أوروبا الشرقية

فيما بعد واعتمدت على أسلوب العلاج بالصدمة الذي يتم من خلاله اجراء تغييرات جذريه في الاقتصاد في وقت قصير.

كانت الاصلاحات تجرى تحت شعارات مثل " اقتصاد السوق الاشتراكي" و"التنميه السلمية "، لكن من الناحية العملية فان الاجراءات المتتالية الخاصة بهذه الاصلاحات ما كانت لتحقق ما كان مرجوا منها لولا أن رافقتها وجود محيط مناسب ساعد على تحقيق النتائج المرتقبة والنمو المنشود في اطار استراتيجية تنموية بديله تختلف عن الاستراتيجيات التي تمت تجربتها في بلدان أخرى في العالم، والقائمة على التنمية عن طريّق التصدير. هذه العناصر الثلاثة، الاصلاحات والمحيط المناسب واستراتيجية التنمية عن طريق التصدير شكلت اذن الأسس التي قام عليها الصعود الصيني.

أ- الإصلاحات الاقتصادية

كانت الاصلاحات الاقتصاديه في الصين قد طبقت عبر مراحل، وكل مرحلة جديده كانت تضفي أكثر فاكثر الطابع الليبرالي على الاقتصاد بحيث أن القطاع الخاص الذي سمح له بالعمل في اطار عائلي محدود في البداية أصبح هو المهيمن في الاقتصاد ومحرك النمو. وقد تضمنت المرحلة الأولى ما يلي :

-اصلاح نظام التسيير على مستوى الاقتصاد الجزئي فيما يخص القطاع الزراعي من جهة، والمؤسسات من جهة أخرى، وذلك بهدف القضاء على مشكلة غياب المبادرات، وزيادة الفعالية الاقتصادية. وفي ما يخص القطاع الزراعي تم تعويض نظام الملكيه الجماعية بنظام تأجير الأراضي بحيث يكون للمزارعين حرية اختيار المنتجات وبيعها وفقا لآليات السوق(متكيس 2006، ص.146). أما في ما يخص المؤسسات فقد تضمن الاصلاح نوعا من الاستقلالية للمؤسسات مقابل زيادة فعاليتها الاقتصادية.

-امكانية انشاء مؤسسات خاصه في الصناعات الخفيفة والخدمات.

- انفتاح الصين على الاستثمارات الأجنبية، حيث هيأت الصين مناطق على طول ساحلها عرفت بالمناطق الساحلية الخاصة. وتم توفير في هذه المناطق أفضل الظروف للاستثمار من تكلفه منخفضه للعمالة ومزايا ضريبيه للشركات متعددة الجنسيات . وتم افتتاح أول منطقه خاصه ()SEZ في شنجن Chen Zen، ثم توالى فتح مناطق أخرى. وتقوم هذه المناطق على اللامركزية الاقتصادية واداره اقتصاديه مستقله وحرية التعامل مع الأقاليم المجاورة، واتباع سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية. وتم تحديث البنيه الأساسية في هذه المناطق ووفرت الأراضي بأسعار منخفضه تحفز على اقامة المشروعات الصناعية(عبد العظيم 2006، ص.48).

وفي 1993 أعطى الاجتماع الثالث العام للجنه المركزية للحزب، الانطلاقة لموجة ثانيه من الاصلاحات مع التأكيد على اقتصاد السوق الاشتراكي. وقد تضمنت المرحلة الجديدة الاصلاحات التالية :

-في القطاع الحكومي حولت مؤسسات الى شركات، الكثير منها دخل البورصة التي تم انشاؤها، والمؤسسات الصغيرة تمت خوصصتها أو غلقها مع اعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة. ولم يمض وقت طويل حتى زال نصف المؤسسات الصناعية التابعة للدولة وتقلص عدد عمال الصناعة بأكثر من اربعة عشر مليون عاملا(.(Herd,Dougherty 2005

- رفعت الرقابة على الأسعار وتم التخلي عن السياسات الحمائيه، وشرع في اصلاح محيط الاقتصاد الكلي فيما يتعلق بأسعار المواد الأولية والوقود وأسعار المنتجات من سلع وخدمات، ونسبة الفائدة، وسعر صرف العملات.

- اتخذت اجراءات أخرى لتهيئة انضمام الصين الى المنظمة العالمية للتجارة، أهمها اعطاء الشرعية للقطاع الخاص وتوسيع نشاطه، وازالة البعد الاجتماعي من مؤسسات الدولة وتحسين ظروف عمل المستثمرين الأجانب.

- ألغيت في 2005 القوانين التي تمنع الشركات الخاصة من العمل في بعض القطاعات، مثل الهياكل القاعدية والخدمات ذات المنفعه العامه والخدمات المالية. وكلها اجراءات ساعدت على بروز قطاع خاص قوي في الاقتصاد (Herd,Dougherty 2005).

وكان من نتائج هذه الاصلاحات أن دخلت الصين في مرحلة من التصنيع المكثف، بحيث أصبحت تعرف بورشة العالم. وبفضل يد عامله وفيرة ذات تكلفه منخفضه وسعر صرف تنافسي، أصبحت الصين تصدر بكميات كبيره. ولابد من الإشارة الى أن ما زاد من تطور الاقتصاد الصيني هو الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة في ديسمبر من عام 2000، حيث سمح ذلك للصين بالاندماج في الاقتصاد العالمي، وفتح لها الأسواق العالمية، وجعل منها الوجهة العالمية الأولى للاستثمارات الأجنبية.

ب- المحيط الإقليمي المناسب:

لكن كل هذا التطور ما كان ليتحقق الا بوجود محيط اقليمي مناسب كان له دور حاسم . فالنمو المعتبر الذي أنجزته الصين يندرج في اطار سلسله من التطورات التي شهدتها منطقة شرق آسيا. فقد عرفت هذه المنطقة موجات من النمو بدأت في اليابان ثم في ما عرف بالتنانين الآسيوية، كوريا الجنوبية وهونغ كونغ وسنغافورة وتايوان، التي بدأت نموها في بداية السنوات 1960، ثم في ما عرف بنمور آسيا، ماليزيا واندونيسيا وتايلندا، التي بدأت نموها في السنوات 1970. وقد كان نمو هذه الدول قائما على اندماج دولي قوي وعلى صناعات تصديريه وعلى استيراد تكنولوجيات أجنبيه. وكانت الدولة الأكثر تقدما تجر الدول التي تلها وتبين لها الطريق . فتنتشر التقنيات الجديدة في الاقتصاديات الآخذة في النمو التي تصبح تواكب الدول المتقدمة في التطور الاقتصادي. وبالنسبة للصين فان نموها خضع للمنطق نفسه وشكلت آخر حلقه في موجة النمو في شرق آسيا، الى جانب فيتنام.

وكان بين الصين وجيرانها تعاون واعتماد متبادل وتقسيم عمل شكل العامل الثاني الذي أدى الى نهضة الصين الاقتصاديه مع ما قامت به من اجراءات في اطار الاصلاحات الاقتصاديه. ففي منتصف السنوات 1980 بدأت كلمن اليابان والتنانين تفقد قدراتها التنافسية، وذلك بسبب ارتفاع الأجور مع النمو الإقتصادي، وتخفيض قيمة الدولار في اتفاقيات بلازا Plazza لعام 1985. في تلك الأثناء اعتمد القادة الصينيون سياسه موجهه لتطوير صناعات قائمه على اعادة تصدير منتوجات مستورده بعد تركيبها أو تحويلها (Lemoine 2005, p 743).

وقد أدى التقاء المصالح بين الصين وجيرانها الى موجه من نقل الصناعات الآسيوية الى الصين والى تطور نشاطات دوليه من التركيب والمناولة في الصين. وأدت الكلفة المنخفضة لليد العاملة الى جذب نمو الصين

الى صناعات الألبسة واللعب. ثم حولت هونغ كونغ الى الصين جل صناعتها، واحتفظت بالوظائف اللوجستية، الخدمات والبنوك . وفي السنوات 1990 فان نشاطات التركيب في المجال الالكتروني والاعلام الآلي تحولت بقوه من تايوان وكوريا واليابان نحو الصين.

وقد ترتب على ذلك أن أصبح نصف صادرات اليابان والتنانين نحو الصين، موجها لتموين فروع هذه الدول، التي تم نقلها الى الصين، بمنتجات وسيطه وقطع مركبه. وأصبحت هذه الدول لا تصدر مباشرة منتوجات نهائية نحو الأسواق الغربية ولكنها تستعمل الصين كقاعدة للإنتاج والتصدير. أما الصين فقد غدا نصف صادراتها الإجمالية آت من نشاطات التركيب هذه، وهو وراء الفائض التجاري الذي تحققه مع الولايات المتحدة وأوروبا(Lemoine 2005, p 743) .

هذه العملية بين الصين وجاراتها من الدول الآسيوية طورت اذن كثيرا الصادرات الصينية، وأدت الى نجاح الاستراتيجية التنموية الصينية القائمة على التصدير، والتي شكلت الأساس الثالث للصعود الصيني.

ج- استراتيجية التنمية عن طريق الصادرات

إن تطوير الصادرات، عملية مهمه لكل دوله مهما كان أسلوبها في التنمية، اذ بفضلها يمكن زيادة الثروة وتقوية الاقتصاد. لكن بالنسبة للصين فان الاهتمام بالصادرات تعدى هذه الاعتبارات، حيث أضحى أساس النشاط الاقتصادي، والاستراتيجية التي تقوم عليها تنمية البلاد. ويبدو أن هذه الاستراتيجية، كانت مجديه أكثر من غيرها من الاستراتيجيات التي جربت في مختلف الدول خلال القرن العشرين. ومن أهم هذه الاستراتيجيات، تلك المعروفة باستراتيجية الصناعات المصنعة القائمة على الصناعات الثقيلة. وقد كان الاتحاد السوفييتي هو الذي وضع هذه الاستراتيجية وطبقها ثم طرحها كنموذج للتنميه، على دول أوروبا الشرقية التي كانت تابعه للكتلة السوفييتية، وعلى بعض الدول المستقلة حديثا والتي انتهجت النهج الاشتراكي. وبعد قيام النظام الاشتراكي في الصين لم تتوان القيادة الصينية بدورها في تطبيق الاستراتيجية السوفييتية (Chen 2010, pp 455-483)، لكن كما هو معروف فان هذه الاستراتيجية كانت نتائجها على العموم ضعيفة، بل وكارثيه في بعض الحالات.

أما الاستراتيجية الأخرى التي تمت تجربتها في مناطق أخرى فهي المعروفة باستراتيجية احلال الواردات. وقد تم تطبيق هذه الاستراتيجية بالأساس في دول أمريكا اللاتينية. لكن في بداية السنوات 1970 فان استراتيجية احلال الواردات أصبحت محل انتقادات أكثر فأكثر بسبب غياب نتائج مقنعه فيما يخص النمو وتحسين مستوى معيشة السكان. وقد أدت الأزمة الاقتصادية والمالية في أمريكا اللاتينية، والتي بدأت بعجز المكسيك في عام 1982 عن دفع فوائد ديونها، الى التخلي عن استراتيجية احلال الواردات تحت ضغط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اللذين فرضا البديل المتمثل في ما أصبح يعرف بتوافق واشنطن، وهي جمله من الاجراءات تهدف الى دفع اقتصاديات الدول نحو النموذج الليبرالي من خلال تحرير التجارة والخصخصة وتحرير الأسعار ورفع دعم الدولة للأسعار وغيرها من الاجراءات...وبذلك عوض احلال الواردات بسياسه ليبرالية تقوم على انسحاب الدولة من الاقتصاد والانفتاح على المنافسة الدولية (Trepant 2008, pp 6-54).وأمام الفشل الذي عرفته كل من استراتيجية الصناعات المصنعة واستراتيجية احلال الواردات، فان الصين اذن عندما شرعت في اصلاحاتها الاقتصادية اعتمدت على استراتيجية تقوم على تطوير الصادرات من شأنها أن تؤدي الى عمليه تصنيع قويه والى نقل للتكنولوجيا ومن ثم تطوير البلاد والالتحاق بالدول المتقدمة. ومكنت هذه

الاستراتيجية، الصين، من تحقيق نمو قوي جدا جعلها تتبوأ المراتب الأولى العالمية في القوه الاقتصادية وتتجاوز دول عريقة في الصناعة والتطور. ولكن هذه النتائج كان تحقيقها يتطلب وجود محيط مجاور مناسب يساعد على تنفيذ استراتيجية تطوير الصادرات، فقامت كلمن اليابان والتنانين بهذا الدور كما سبق لنا ذكر ذلك.

والواقع أن استراتيجية تطوير الصادرات لم تكن ابداعا صينيا خالصا، بل ان الصين استلهمت اسلوبها هذا في النمو من تجارب سابقه لدول شرق آسيا. فكل من اليابان والتنانين الآسيوية ونمور آسيا، اعتمدت في تنميتها على تطوير الصادرات. وقد كانت اليابان هي الأولى التي فتحت الطريق للدول الأخرى، وما كانت تحققه اليابان في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي هو ما تحققه الصين منذ أن شرعت في اصلاحاتها الاقتصاديه معتمدة على تطوير الصادرات. وقد حققت الصين في ذلك نتائج معتبره. ففي 2008 بلغ نصيب الصين من الصادرات العالمية نسبة 9, 4% وهي المرتبة الثانية بعد ألمانيا. وسنة بعد ذلك، في 2009 أصبحت الصين أول دوله مصدره في العالم(Lemoine, Unal 2011)، بعد أن كانت صادراتها في بداية السنوات 1980 لا تتعدى 1% من الصادرات العالمية.

وقد عرفت الصادرات الصينية، الى جانب تطورها الكمي، تطورا هاما يتعلق بنوعيته. فالصين تموقعت في البداية في السوق العالمية للمنتوجات التقليدية ذات الكثافة التكنولوجية الضعيفة (منسوجات، لعب)، ثم اقتحمت بقوه السوق العالمية للمنتوجات الإلكترونية ومنتوجات الاعلام الآلي في بداية السنوات 1990، ما أدى الى مضاعفة نسبة المنتوجات ذات التكنولوجيا العالية مرتين بين 1995 و2008 لتصل الى 32 %، وبذلك انتزعت الصين من الولايات المتحدة المركز الأول عالميا في تصدير المنتوجات ذات التكنولوجيا العالية. وباستراتيجية تطوير الصادرات اكتملت الأسس التي قام عليها الصعود الصيني. أما النتائج الاقتصاديه لهذا الصعود فقد اشتملت على نمو اقتصادي معتبر وتجاره خارجيه قويه وفائض مالي كبير ومكانه مرموقة في الاقتصاد العالمي.

3- النتائج الاقتصادية للتنمية

أ - **الانتاج** :إن التنوع الكبير للإنتاج لا يسمح لنا بذكره في مجمله في هذا المقام، لذلك نكتفي بأمثله للإنتاج في بعض القطاعات تبين القدرات الإنتاجية الضخمة للصين، ومنها انتاج 500 ملبون طن من الفولاذ أي38% من الانتاج العالمي، و1,4 مليار طن من الاسمنت، ما يمثل نصف الانتاج العالمي، و5,9 مليون سيارة، المرتبة الثانية بعد اليابان. وقد أدت غزارة الانتاج الصيني الى زياد كبيره في نسبة الناتج الداخلي الخام للصين من الناتج الداخلي الخام العالمي حيث انتقلت هذه النسبة من 2,1%في 1994 الى 6,2% في2007 ثم الى 12,8% في 2014 (Dufour 2014).

ب – **النمو** - بلغ الاقتصاد الصيني نسبة نمو تقدر ب 10% سنويا في المتوسط بين 1980 و2010 متجاوزا في بعض السنوات هذه النسبة ما جعل الصين تصبح القوه الاقتصادية الثانية في العالم في 2010(De Vergeron 2012). هذا النمو أدى الى تضاعف الناتج الداخلي الخام منذ 1990 .وحتى عند حدوث الازمه الاقتصادية العالمية في 2008 فان الاقتصاد الصيني استمر في النمو حيث بين عامي 2008 و2013 كان نصيب الصين من النمو العالمي50%(Vandepitte 2013).

ج- التجارة الخارجية : لقد مر علينا ذكر أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الصيني، وقد أدى اعتماد الصين على الصادرات الى نمو هذه الأخيرة بنسبة 14% بين 1990 و1999، ثم بنسبة20,5% بين عامي 2000 و2008. ما أدى إلى إرتفاع الفائض التجاري من 13 مليار دولار إلى 549.5 مليار دولار بين عامي 1990 و2008 (Guilhot 2005 p3)، وبحلول عام 2013 أصبحت الصين أول قوه تجاريه في العالم بنسبة من الصادرات العالمية بلغت 11.7% (Lemoine et Unal,2015 p1)، وتحتل الصين المرتبة الأولى في تصدير المنتوجات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات (كمبيوتر، هواتف نقاله، آلات تصوير رقميه ...) أما الأسواق التي تتجه إليها المنتجات الصينية، فنجد أن نصف المبادلات تتم مع آسيا (دون مجموعة الدول المستقلة والشرق الأوسط)،إذ يتركز نشاط الصين في جنوب شرق آسيا أين عوضت اليابان كأول قوه اقتصادية. ومن حيث القيمة فقد بلغت الصادرات الصينية 2342 مليار دولار في عام 2014، ما يمثل 12.3% من الصادرات العالمية (OMC,2015 l44).

د- الفائض المالي: بفضل فائض ميزانها التجاري أصبحت الصين قوه مالية معتبره في السنوات 2000، وتكون لديها أكبر احتياطي عالمي من الصرف، بلغ في 2010 قيمة 2400 مليار دولار، ثم 3821 مليار دولار في 2013، وهو ما يعادل 41% من الناتج الداخلي الخام(De Vergeron 2012). وقد وظفت الصين أغلب احتياطاتها من الصرف في سندات الخزينة الأمريكية. هذه الوفرة المالية سمحت أيضا للصين بإنشاء صندوق سيادي Chine Investment Corporationبقيمة 200 مليار دولار يتم استغلاله في الصين وخارجها، كما هو الحال في شراء 10% من البنك الأمريكي مورغان ستانلي، أو في شراء 9% من رأسمال شركة توزيع المياه البريطانية تايمز واتر Thames Waterفي 2012(Dufour 2014). عموما، منذ 2008 فإن الاستثمارات الصينية ازدادت وأصبحت الصين القوه الأولى من حيث الأموال المعدة للاستثمار.

ه- مكانة الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي :في عام 2010 أصبحت الصين ثاني قوه اقتصاديه في العالم وهي في هذه المرتبة من ذلك الحين . وقد بلغ ناتجها الداخلي الخام في عام 2014 ما قيمته، 10355 مليار دولار، وتتقدم عليها الولايات المتحدة، في المرتبة الأولى. لكن وضعية الصين هذه قائمه على أساس احتساب الناتج الداخلي الخام الإسمي Nominal، أما باحتساب الناتج الداخلي الخام حسب تكافؤ القدرة الشرائية Parité de pouvoir d'achat , PPA، فان الناتج الخام الصيني يصبح يقدر ب17632 مليار دولار في نهاية عام 2014، في حين أن الناتج الخام الأمريكي يصبح حسب PPA 17416 مليار دولار وهوما يجعل من الصين أول قوه اقتصاديه في العالم(Albertini2014). وقد تدرجت الصين نحو المراتب الأولى في الاقتصاد العالمي شيئا فشيئا بفضل النمو القوي لاقتصادها. ففي عام 1994 كان اقتصادها بحجم اقتصاد اسبانيا، ثم في 2007 بحجم اقتصاد ألمانيا، ثم في 2014 أصبح ضعف اقتصاد اليابان، ليصبح ينافس الاقتصاد الأمريكي على المرتبة الأولى(Dufour 2014).

4- التحديات التي تواجه الصين :

إذا كانت الصين قد استطاعت بناء اقتصاد قوي، فإنها توصلت كذلك الى تحسين مستوى معيشة السكان، حيث تضاعف الناتج الداخلي الخام الفردي اربع مرات في خمسة عشره سنه بين 1998 و2013، منتقلا من 2500 دولار الى أكثر من 1000(Roucher, Xu 2014)، وتراجعت نسبة الفقر كثيرا، لكن مع ذلك فإن الصين تعاني من تحديات كثيره.

التنمية السريعة خلال أكثر من ثلاثة عقود ترتبت عنها فوارق جغرافية حيث أن المناطق الساحلية عرفت تطورا أكبرا من المناطق الوسطى والغربية التي كانت تنميتها بطيئة، وهو ما جعل 50 % من الناتج الداخلي الخام مصدره المناطق الساحلية(Devergion 2012) ومن جهة أخرى فان التصنيع المكثف الذي شهدته البلاد أدى الى تدهور الموارد الطبيعية والتصحر وقلة المياه والى أضرار بيئية معتبره تتجلى في تلوث مجاري المياه وفي تلوث الهواء في 90% من المدن وفي وجود 16 مدينه صينيه ضمن 20 مدينه الأكثر تلوثا في العالم، وأصبحت الصين في 2012 أكبر مصدر للغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة 27% من المجموع العالمي(Roucher, Xu 2014.)

وعلى المستوى الاجتماعي فإن الفوارق الاجتماعية في اتساع، حيث أن معامل جيني Gini، الذي يقيس الفوارق في المداخيل في مجتمع ما، يقدر بـ 0,41 في الفترة بين عامي 2000 و2010 وهو في تزايد مقارنة بعام 1985 عندما كان يقدر بـ 0,26(Devergeron 2012)، يضاف إلى ذلك مشكلة اليد العاملة المهاجره من الأرياف إلى المدن التي بلغ تعدادها 150 مليون عاملا يخضعون لنظام الهوكو الذي يفقدهم كثيرا من حقوقهم، وهو إجراء اتخذته السلطة الصينية للحد من الهجرة الريفية نحو المدن. كل هذه التحديات تواجه الصين وهي من أهم انشغالات الحكومة لما تحتويه من مخاطر على استقرار البلاد.

لكن هناك تحديات أخرى من الأهمية بمكان، وتتعلق بالجانب الاقتصادي وتحديدا بسياسة التنمية. فالأزمة الاقتصادية العالمية التي كانت بدايتها في عام 2008 أدت إلى تراجع نمو الاقتصاد الصيني القائم على الصادرات وذلك بسبب تقلص الطلب العالمي في نهاية تلك السنه. وفي ظل آفاق تنميه بطيئة في الاقتصاديات المتقدمة فإن الصين لا يمكنها الاعتماد على الصادرات لوحدها للمحافظة على مستوى مقبول من النمو. ولذلك أضحى تصحيح سياسة التنمية أمرا ضروريا، وهذا تحديدا ما تعتزم الصين القيام به وذلك بالتركيز في النمو على الطلب الداخلي، خاصة اذا ما علمنا أن استهلاك العائلات بقي ضعيفا ولا يمثل سوى 35% من الناتج الداخلي الخام، في حين نجد ان هذه النسبة، في أغلب اقتصاديات بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تبلغ 60 الى70%(Devergeron 2012). هذا هو اذن التحدي المستقبلي للتنمية في الصين. وتفاديا للآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية، فان الصين قامت بتنفيذ مخطط لإعادة انعاش الاقتصاد فيه اعتماد على الطلب الداخلي. هذا المخطط الذي رصدت له السلطات الصينية مبلغ 4000 مليار يوان، ما يعادل 586 مليار دولار، تضمن مشاريع في السكك الحديدية والشبكات الكهربائية والهياكل القاعدية.....واستطاعت الصين بفضله استعادة نموها القوي.

5- أثر التنمية على وضع الصين الدولي

كانت الصين في عهد ماو تسي تونغ، على الرغم من ضعفها الاقتصادي وتخلفها، تعد من القوى الكبرى في العالم. وقد مر علينا ذكر بعض الأمثلة التي تبينت لنا من خلالها المكانة الدولية للصين التي كانت تواجه القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، بكل عزيمة وثقه بالنفس، وتساهم في التوازن بينهما وفي التأثير عليهما. ومع تطورها الاقتصادي الذي حققته خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فان الصين استكملت العناصر التي تجعل منها قوه عالميه كبرى تمتلك كل عناصر القوه، مثيرة في الوقت ذاته اعجاب ومخاوف المجموعة الدولية التي ما فتئت تتساءل عن آثار الصعود الصيني على العالم.

هذه التوجسات نجدها صادره أكثر من الدول الآسيوية المجاورة للصين، وكذلك من الولايات المتحدة التي تهتم أكثر من غيرها بتسيير شؤون العالم وتراقب عن كثب كل ما يحدث فيه من تحولات وخاصة عندما يتعلق الأمر بصعود قوى عالميه جديده.

لكن الصين ما انفكت تعمل على ازالة مخاوف البلدان المجاورة لها، وخاصة تلك التي كانت لها معها نزاعات تاريخيه كاليابان وكوريا الجنوبية والهند، كما أنها تعمل على الاستقرار الاقليمي لأن ذلك يمثل شرطا ضروريا لتنميتها. وفي هذا الاطار سعت الصين الى تطوير علاقاتها مع جيرانها وتسوية الخلافات الحدودية معها. ففي جانب العلاقات مع الهند أقامت الصين "شراكه استراتيجية من أجل السلم والرخاء" في 2005، ومع فيتنام تم الاتفاق في 2008 على حل الخلاف الاقليمي الذي كان وراء حرب 1979 بين البلدين. كما انتهجت الصين سياسة تقوم على الاندماج الدولي بهدف هيكلة واستقرار محيطها وذلك بالمشاركة في الهياكل متعددة الأطراف للتعاون في آسيا آبيبك Apec وآسيان+Asean3 (آسيان+الصين واليابان وكوريا الجنوبية) وكذا المشاركة في المنتدى الجهوي الآسيوي(ARF(AsianRegional Forum التابع لمنظمة آسيان، هذا اضافه الى دورها الرئيس في انشاء منظمة شنغهاي للتعاون في 2001 التي تضم كل من الصين وروسيا وكازاخستان وأوزبكستان وكازخستان وقيرغيزستان(**Cabestan 2007,pp 11-27).**

ومع اليابان، فان العلاقات الاقتصاديه بينها وبين الصين قد تطورت كثيرا، حيث أضحت الشريك الثاني للصينيين الذين يدركون جيدا أهمية اليابان في تنمية بلدهم. لكن على المستوى السياسي فان العلاقات غير مستقرة بين البلدين بسبب آثار الماضي ولأن اليابان تشكل منافسا كبيرا للصين بسبب رغبة كل منهما في تزعم آسيا خاصة وأن اليابانيين يعتمدون على تحالفهم مع الولايات المتحدة التي تريد بيكين تقليص نفوذها في شرق آسيا والا يهيمن القطب الأمريكي الياباني على آسيا. وفي ظل تعاظم قوتها فان الصين اصبحت تمتلك قدرات أكثر فأكثر لمواجهة السياسات اليابانيه والأمريكية خاصة وأن القدرات العسكرية للصينيين تطورت كثيرا بفضل الميزانية الكبيرة المبذولة في هذا الشأن.

أما مع الولايات المتحدة، فمنذ اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 1 جانفي 1979، فان العلاقات بينهما كانت تتطور ايجابيا حيث أن الصين كانت في حاجة الى الأمريكيين لإنجاح سياسة الانفتاح الى أن حدثت القطيعة في 1989 نتيجة أحداث ساحة تيان آن من، لكن سرعان ما عادت العلاقات لسابق عهدها بسبب أهمية السوق الصينية وامتناع الصين عن معارضة قرار تحرير الكويت، في مجلس الأمن الدولي في 1990، وأدى ذلك الى تطور كبير للعلاقات التجارية بين البلدين. لكن ذلك لم يمنع الصين من التصدي لرغبة الولايات المتحدة في الهيمنة العالمية واعتمدت بيكين في ذلك على التقارب مع روسيا الذي تجسد في تطوير العلاقات الاقتصاديه وفي انشاء منتدى شنغهاي الذي تحول الى منظمة شنغهاي وفي التعاون العسكري بإقامة مناورات عسكريه مشتركه وبشراء الصين الأسلحة من روسيا. لكن الخلافات السياسية لم تقف أمام تطور العلاقات الاقتصاديه، ورغم تشدد الرئيس الأمريكي بوش تجاه الصين في مطلع الألفية الثالثة وتهديدات الثلاثي دونالد رامسفيلد وبول وولفويتزو ريتشارد بيرل لها، فان العلاقات الصينية الأمريكية عرفت تطورا كما لم تعرفه من قبل. فالعلاقات الاقتصاديه أصبحت من القوه ما يمنع قيام عداوة بين هذين البلدين العملاقين. فالولايات المتحدة هي الشريك الأول للصين التي وظفت أغلب احتياطاتها من الصرف في شراء سندات الخزينة الأمريكية. وادراكا منها لأهمية الصين واستحالة معاداتها، فان واشنطن اتجهت الى سياسة التعاون مع بيكين وتقدمت الى

الصينيين بمقترحات حول اداره مشتركه للشؤون الدوليه أو ما بات يعرف بمجموعة الاثنين G2) De la Grange (2009, p189).

أما الصين ورغم القوه التي اكتسبتها من صعودها فهي لا تريد طموحات دوليه. فاهتمامها الأول يتركز حول آسيا التي ترغب في أن تجعل منها مجال نفوذها، وهي لذلك تتصدى لأي قوة تنافسها على النفوذ فيها كما هو الحال مع الولايات المتحدة واليابان(Joyaux 2008, p78). فعناصر القوه التي تمتلكها الصين (مساحه شاسعه وقوه بشريه وعسكريه وعضويه دائمه في مجلس الأمن وقوه اقتصاديه ناتجه عن صعودها) جعلتها ترى أن الدور المركزي في آسيا يجب أن يعود اليها دون غيرها. واذا ما كان هناك من دور على المستوى الدولي فهو ذاك الذي تشترك في القيام به مع مجموعة البريكس BRICSهذه المجموعة بفضل وزنها البشري والاقتصادي حيث تمثل 18% من الناتج الداخلي الخام العالمي و40% من السكان و15% من التجارة و40% من احتياطيات الصرف العالمي ولديها ناتج داخلي خام قدره 14000 مليار دولار، تسعى الى تغيير الوضع القائم الذي تميزه هيمنه من طرف الدول الأغنى في العالم، مجموعة الدول السبع (G7)، على العلاقات الدولية، والى المساهمة في اعادة رسم خريطة جديده للعالم بحيث يكون لكل عضو منها المكانة التي تليق به، اضافة الى عملها من أجل ايجاد عالم متعدد الأقطاب.ومع باقي دول العالم، في افريقيا وأمريكا اللاتينية، فان علاقات الصين معها تتركز على جانب المعاملات الاقتصادية حيث تتزود بما يحتاجه اقتصادها من نفط ومواد أوليه، مع التأكيد في هذه العلاقات وفي المساعدات التي تقدمها لبعض الدول على مبدأ احترام سيادة الدول، آخذة العبرة مما حدث لها من تدخل أجنبي وهيمنه خارجيه خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين(Ruolin 2007, p143-144).

خاتمـه :

إن صعود الصين والمكانة التي أصبحت تتمتع بها على المستوى الدولي، هي في الحقيقة، عودة إلى وضع طبيعي. فهذا البلد كان عبر تاريخه الطويل أقوى دولة في العالم لفترات طويلة من التاريخ. هذا الصعود والعودة إلى القوه، كانا بفضل الاصلاحات الاقتصاديه التي قامت على الانفتاح على الخارج وفتح المجال للقطاع الخاص، في إطار إستراتيجية قائمة على تطوير الصادرات . وإذا كانت نتيجة الصعود الصيني إزدهار و تحسين مستوى معيشه مئات الملايين من السكان، فإن الصين واجهتها صعوبات عدة. داخلية تمثلت في الفوارق الاجتماعية والجغرافية والمشاكل البيئية. وخارجية تمثلت في الأزمة الاقتصادية لعام 2008، يضاف إلى ذلك المخاوف التي أصبحت تثيرها لدى كثير من الدول بسبب التطور الكبير لقوتها. لكن الصين ما فتئت تطمئن هذه الدول من خلال انتهاج سياسه قائمه على مبادئ التنمية السليمة والانسجام الدولي.

ما يمكن استنتاجه من خلال صعود الصين، أن هذه الأخيرة استطاعت تقديم نموذج للخروج من التخلف، يمكن لدول العالم الثالث الاقتداء به. كما ان التطور الكبير للصين يمكن اعتباره تحول في النظام الدولي، وبداية اتجاه نحو الشرق لمركز الثقل العالمي، خاصة في ظل صعود قوه أخرى يرتقب أن تعوض الصين كمحرك للاقتصاد العالمي، وهي الهند.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1- باون، ك . موني،ب (1991). من الحرب البارده الى الوفاق. ترجمة عوده.ص.إ.ط2.عمان.دار الشروق للنشر والتوزيع.
2- السيد سليم، م. (2004). تطور السياسه الدوليه في القرنين التاسع عشر والعشرين. القاهرة. دار الفجر للنشر والتوزيع.
3- الصمد،ر. (1999). تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين.بيروت.المؤسسه الجامعيه للدراسات والنشر والتوزيع.
4- عبد العظيم.أ.ج (2006). إستراتيجية الصعود الصيني. الصعود الصيني. تحرير متكيس.هـ القاهرة.مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.
5–ميتكيس،هـ،(2006). انجازات الصعود الصيني . الصعود الصيني.القاهرة .مركز الدراسات الآسيويه.كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه. جامعة القاهره.

باللغة الفرنسية:

6-Albertini,D.(12/08/2014).La Chine officiellement première puissance économique au monde.Consulté le 14/10/2015.sur le lien www.Liberation.fr/futurs/2014/12/08.la chine-officiellement- première- puissance-économique -au -monde1159199 .
7-Cabestan, J. P.(2007).La politique étrangère de la Chine : une Chine sans énnemis n'est pas forcément rassurante ; Herodote 2007/2 (76). 11-27.
8-Chen ,Z.(2010).La voie Chinoise de développement. Etudes internationales 2010/12.volume 41 (41). 455-483 .
9-De la Grange, A.(2009). La Chine « partenaire global pour, les Etats-Unis ?».Revue internationale et stratégique. 2009/4 (76) .189.
10-De Vergeron, K.L(Avril 2012).Forces et faiblesses de la Chine. Fondation Robert Schuman. Questions d'Europe N° 235 Avril 2012.consulté le(28/09/2015) sur le lien www.robert-schuman.eu.
11-Dufour,J.f.(22/12/2014).Où en est vraiment l'économie Chinoise. Consulté le 15/10/2015 sur le lien www.challenges.fr .
12-Guilhot,L(19/06/2015)le nouveau model de croissance de l'économie chinoise, un moyen pour relever le defi de la trappe à revenu intermédiaire? consulté le 04/02/2017 sur le lien https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01165405.
13-Herd, R etDougherty, S(2005).L'économie Chinoise : une transformation radicale .L'observateur de l'OCDE , n° 251 Septembre 2005 .consulté le22/9/2015 sur le lien www.observateur .ocde.org
14-Joyaux, F.(2008). La politique extérieure de la Chine. Pouvoirs juin 2008 (81) 78.
15-Lemoine, F et Unal,D (2011).Le commerce extérieure de la Chine : bilan et nouvelles orientations stratégiques. L'émergence de la chine. Impact économique et implications de politique économique. RapportArtus,P.Mistral, J.Plagnol, V.Conseil d'analyse économique.Paris 2011.consulté le 28/09/2015 sur le lien www.cae–eco.fr/IMG/pdf/098.pdf .
16-Lemoine, F et Unal,D(Mars 2015). Mutations du commerce extérieurchinois.consulté le 4/2/2017 sur le lien www.cepii.fr/PDF_PUB/lettre/2015/let 352.pdf.
17-Lemoine, F(2005).La Chine future géant dans l'économie mondiale .Etudes 2005/06(tome 402).743.

18-Roucher, D etXu,B(juin 2014). La Chine ralentit : quels risques pour l'économie mondiale ? INSEE, note de conjoncture juin 2014. Consulté le 28/9/2015 sur le lienwww.insee.fr .

19-Ruolin, Z(2007). La Chine et sa nouvelle stratégie globale.Revue internationale et stratégique . 2007/3 (67) 143-144.

20-Trepant, I(2008).Pays émergents et nouvel équilibre des forces .Courrier hebdomadaire du CRISP .2008 /6 (1991-1992). 6-54.

21-Vandepitte,M.(14/12/2013).Réformes économiques bonnes pour les Chinois ou l'occident .consulté le 14/10/2015 sur le lienwww.legrandsoir.info .

22-OMC-2015.Statistiques du commerce international 2015.consulté le 4/2/2017 sur le lien www.wto.org/french/res_f/its 2015_f/itd 2015_f.pdf.